دور المنهج العقلي في ترتيب العلوم وتحديد مناهجها المعرفية/عقلنة العلوم

الباحث

عمار حسين اليوسف

اكاديمية الحكمة العقلية – قم - ايران

مقدمة

لا يخفى على المتابعين النخبة من أبناء أمتنا الإسلامية ـ أكاديميين كانوا أم حوزويين ـ مدى أهمية ما يسمى في جامعاتنا بالعلوم الإنسانية، وإرتباطها الوثيق بكل مناحي الحياة، وأثرها الفعّال على الفرد والمجتمع الإسلاميين.

والذي لفت نظري وأثار استغرابي ـ في زيارة أحد الأصدقاء من طلبة إحدى جامعات الجمهورية الإسلامية في إيران ـ إدراج بعض هذه العلوم تحت هذا الاسم على أنها منها؛ فكان كل علم يندرج تحت إسم العلوم الإنسانية يقع في عرض بقية هذه العلوم في نفس الرتبة، غاية الأمر أن كل واحد منها يبحث جهة مغايرة للجهة المبحوثة في الآخر، مع أن الحق هو إختلافها في الرتبة وكذا في الموضوع والمنهج والغاية.

فكيف ليت شعري تكون الإلهيات في جملة علوم نسبت إلى الإنسان، بل وفي عرض القانون والسياسة والإدارة والإقتصاد والإجتماع وغيرها مما لا يتحد معها في شيء مما ذكر. والأنكى من ذلك كله عد اللغات القديمة والجديدة، والأدب والتاريخ والفنون البصرية والتعبيرية كالموسيقى والمسرح في عرض الفلسفة والديانة من جملة علوم الإنسان.

فأبى عالمنا الإسلامي في هذه العلوم إلا التأسي بالغرب، كتأسيه به في العلوم الطبيعية التجريبية، وكأن الإبداع في تلك يعني الإبداع في هذه، فسرى التخبط والعشوائية الغربية فيها ـ مبدأ وموضوعا ومنهجا وغاية بل وتسمية ـ إلى جامعاتنا ومنها إلى مجتمعاتنا، وأخذنا ما وصل إليه الغرب أخذا مسلّما، مع إغفالنا الركائز الأساسية التي يبنى عليها الفرز

والتمييز بين العلوم، ويتنقح من خلالها موضوع كل علم ومنهجه ورتبته وعلاقته بالعلوم الأخرى.

كل ذلك والحوزة العلمية التي ينبغي أن يكون لها القول الفصلفيما نسب إلى الإنسان من علوم غابت أو غيبت عن المشهد الأكاديمي، وإنشغلت أو أشغلت بتحديات كبيرة طيلة القرون السابقة، ففصل بينها وبين الجامعة كما فصل بين الدين والحياة.

ولا ينبغي أن يفهم من ذلك سلامة العلوم الحوزوية من العشوائية في بعض ما ذكرنا، إذ لا تخلو بعض علومها من ضبابية على مستوى الموضوع والمنهج، ولكنها أحسن حالا من العلوم الإنسانية الأكاديمية التي تخبط ذوو الإختصاص فيها فضلا عن طلابها ومتعلميها.

ولأنني معنيٌ بما جاء في عنوان المؤتمر لن أعالج الإشكالية في العلوم الحوزوية، وسأقتصر في هذا المقال على دراسة دور المنهج العقلي فيما سمي بالعلوم الإنسانية من الدراسات الأكاديمية دون الطبيعية التجريبية منها، لسلامتها إلى حد بعيد من العشوائية والتخبط المشار إليهما.

العلوم الإنسانية

من الضروري في صدر كل علم نود الخوض فيه بحثا أو نقدا رفع الإبهام التصوري عن بعض جوانبه، ليحصل للقارئمعرفة إجمالية تخوّله تقييم ما وصلنا إليه في العلم من حقائق وما وجّهناه من نقد، وإذ كانديدن القدماء من أرباب الحكمةالعقلية تصدير كتبهم ومؤلفاتهم بأهم الأمور والجوانب المحيطة أو الداخلة في العلم، وأحوجها لدى طالبه[1] المسماة عند بعضهم بـ الرؤوس الثمانية [2]، فحري بنا ونحن نعقلن العلوم أن نقتفي أثرهم ونسير في هديهم.

ولا ضير في كون ما نعالجه في الظاهر علوما وليس علما واحدا، كما لا ضير في أننا لا نبحث عن حقائق ـ كما هو غرض الحكماء من كتبهم ـ وإنما نقوّم الخلل الحاصل في هذه الجوانب ـ التي يشكل بعضها ماهية العلم وحقيقته، ويحكي البعض الآخر عنها ـ الذي ينعكس قهرا على منهجها ومن ثم أبحاثها، فلا تكون الحقائق حقائق وإنما أباطيل.

أما ما يحكي عن حقيقة العلم فهو التعريف، وأما الأمور التي تشكل ماهية العلم فهي ثلاثة: المبدأ والموضوع والمسائل، سأكتفي منها بمناقشة موضوع العلوم الإنسانية.

ثم وإن لم يجعل الحكماء المنهج المعرفي رأسا من رؤوس العلم الثمانية أو التسعة أو الأكثر من ذلك ـ التي إتضح لك منها أربعة ـ إلا أنني أرى أنه أكثر من ضروري إذا ما قيس بواضع العلم ومؤسسه أو أبوابه، لا بل إنه أهم من غاية العلم ورتبته، وهو الأمر الثالث الذي سيأخذ الحيّز الأكبر في مناقشته بعد التعريف والموضوع فإليك هي تباعا:

- تعريف العلوم الإنسانية:

لم تكن بعض تعاريف العلوم الإنسانية التي تسنى لي المرور عليها واضحة، وإن اتفق أكثرها على معنى واحد؛ فالبعض قال: >يمكن تعريف العلوم الإنسانية بأنها "تلك التي تدرك العالم على أنه ينطوي على معان وتتكون معرفتها بتلك المعاني" وهذا يعني أن علوم الانسان تحاول النفاذ الى الافكار والمشاعر والمعاني والمقاصد التي تقف وراء الواقع أو التعبيرات المختلفة وإدراكها كيفيا.[٣]

وآخر في منهج دراسي يعرفها قائلا: إن العلوم الإنسانية هي مجموع الاختصاصات التي تهتم بدراسة مواقف الانسان وأنماط سلوكه، وبذلك فهي تهتم بالإنسان من حيث هو كائن ثقافي، حيث يهتم علم النفس بالبعد الفردي في الإنسان ويهتم علم الاجتماع بالبعد الاجتماعي، ويهتم التاريخ بالبعدين الفردي والاجتماعي معا لدى الانسان.[٤]

وقريب من هذا في الشبكة العنكبوتية حيث قيل: >هي التخصصات التي تدرس حالات الإنسان بإستخدام وسائل تحليلية، نقدية أو فكرية بالدرجة الأولى، متميزة عن أكثر المناهج العلمية في علوم الطبيعيات.<

ولا يخفى الفرق بين ما ذكره يوسف زيدان وما ذكره نبيل مسيعد، إلا أن كل ما تصفحته من تعاريف للعلوم الإنسانية في الإنترنت يتناسب مع تعريف الأخير، فكلها يرى أن >العلوم الإنسانية هي مجموع العلوم التي تتناول الإنسان بمنهجية موضوعية، كل علم تخصص في دراسة بُعدٍ من أبعاده؛ فعلم النفس اهتم بدراسة العمليات العقلية والوجدانية، وعلم الاجتماع تناول العلاقات والمؤسسات الاجتماعية المؤطرة لسلوك الإنسان. أما علم التاريخ فعالج تأثير أحداث الماضي في حياة الإنسان. إنها علوم لا علم واحد، وإنها اتسعت اليوم لتشمل فروعا جديدة.

فالذي ينبغي لنا مناقشته هو هذا التعريف دون الأول؛ لعدم وضوح الأول من جهة، وشذوذه عن غيره مما تتبعناه من جهة أخرى، فيمكننا القول: إن العلوم الإنسانية هي العلوم المعنيّة بدراسة أنماط سلوك الإنسان؛ من حالات ومواقف وإبداعات وغيرها مما تستبطنه بإخصار مفردة السلوك.

وهنا ـ وعلى وجه الإختصار ـ سنسجل على هذا المعنى ملاحظتين، وإن كان مرجعهما إلى موضوع هذه العلوم:

الأولى: عدم إهتمام بعض هذه العلوم بدراسة سلوك الإنسان؛ لأن كون سلوك الإنسان هو محور أبحاثها يعني أنه موضوعها، مع أن موضوع كثيرٍ مما عُد منها لا علاقة له بسلوك الإنسان، إبتداءا بالإلهيات أو الفلسفة التي تدور رحى البحث فيها عن الموجود بما هو موجود، مرورا بالتاريخ الذي يبحث عن الحوادث الواقعة في حقب زمنية معيّنة، وصولا إلى الموسيقى التي تبحث عن الأنغام من حيث ما يعرضها من تأليف، وفي بيانها ذكر المحقق الطوسي موضوع الموسيقى هو النغم من حيث يعرض لها التأليف و البحث عن النغم المطلقة يكون جزء من العلم الطبيعي لكنه يبحث في الموسيقى من حيث يعرض لها نسبة عادية مقتضية للتأليف و و كان من حق تلك النسب إذا كانت مجردة أن يبحث عنها في الحساب فلذلك صار هذا البحث تحت الحساب دون الطبيعي(٥)

الثانية: عدم إتحاد الحيثية التي يبحث منها عن سلوك الإنسان؛ فعلم النفس مثلا يبحث عن مناشىء السلوك وأسبابها الفيزيولوجية، بينما يبحث علم القانون عن الضوابط التي ينبغي أن يكون عليها سلوك الإنسان في علاقته مع الآخر، وأين هذا من ذاك، فالحق أن موضوع علم النفس هو بدن الإنسان كعلم الطب لا سلوكه، إلا أن حيثية بحث بدن الإنسان في الأول مختلفة عن حيثية بحثه في الآخر.

ـ موضوع العلوم الإنسانية:

قيل: إن>موضوعها هو كل ما يصدر عن الإنسان من أنواع السلوك، سواء كفرد بذاته أو كعضو في المجتمع.(٦)

وأومىء إلى وحدة موضوعها إذ قيل: فموضوعها يختلف على هذا النحو عن موضوع العلوم الرياضية الذي يدور حول الكم المتصل والمنفصل، كما يختلف عن موضوع العلوم الطبيعية الذي ينصب على المادة، وبديهي أن يؤدي الاختلاف في الموضوع الى اختلاف في المنهج (٧)

وهنا سنسجل ملاحظتين مختصرتين أيضا:

الأولى: تبيّن في ملاحظتنا على التعريف عدم كون سلوك الإنسان موضوعا لأغلب - إن لم يكن جميع - ما إعتبر علما إنسانيا.

الثانية: عدم وحدة موضوع هذه العلوم بأي وجه، لا بل إن بعضها من العلوم الرياضية، وبعضها الآخر من العلوم الطبيعية كما تبين في الملاحظة على التعريف.

- مناهج العلوم الإنسانية المعرفية:

هنا ظهرت المشكلة، ولم يستطع أرباب هذه العلوم حلها فضلا عن إخفاءها، فصرخ بعضهم: المشكلة هي المنهج.. ذلك ما أعتقده وأقول به، ليس فقط فيما يتعلق بالعلوم (الإنسانية) وإنما في العلوم كلها؛ بل المنهج هو المشكلة المهمة في شتى ضروب واقعنا المعاصر: فكريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .. وعلميا أيضا.(٨)، وكان عنوان أول فصول كتابه البحث عن منهج للعلوم الإنسانية<،ثم أتى في بقية الفصول بمجموعة من المناهج.

فكان المنهج في العلوم الإنسانية بحسب متخصصيها هو المشكلة الأساسية، ولم يخف أبرز هؤلاء إنسداد الباب المعرفي وتعقيد سبل الوصول فيها إلى نتائج موضوعية،فكانت عقدة موضعة الظاهرة الإنسانية،وحاصلها بإجمال بيان غير واحد ممن كتب عنها:

لقد اقترن ميلاد العلوم الإنسانية في القرن ١٩ بالمشروع الوضعي القاضي بالتخلص من الخطاب الفلسفي التأملي حول الإنسان ودراسته دراسة موضوعية عن طريق تطبيق النماذج التجريبية التي أكدت نجاحها في العلوم الطبيعية، وفي هذا الصدد اعتبرت الظواهر الإنسانية>أشياء<أي وقائع خارجية مستقلة عن ذات الباحث يمكن تناولها بنزاهة وحياد وموضوعية، وهذا ما يبيّنه عالم الاجتماع الفرنسي إميل دور كهايم (١٨٥٨ - ١٩١٧) حيث قال: علينا أن نعتبر الظواهر الاجتماعية في ذاتها كظواهر مستقلة عن الذوات الواعية التي

تتمثلها ، علينا أن ندرسها من الخارج بوصفها أشياء خارج الذات، وذلك لأنها تُعْطانا من الخارج باعتبارها أشياء.

هذا ولكنجان بياجي يعتقد أن إشكالية موضعة الظاهرة الإنسانية جد معقدة، نظرا لطبيعة العلاقة التي تربط الذات بالموضوع، فالذات التي تقوم بالتجارب على نفسها وعلى الغير تتغير نتيجة لما لاحظته وما قامت بتجربته، كما تعمل على التأثير فيما تدرسه وتغير من مجراه ومن طبيعته.

وهذا نموذج من الإشكاليات لا تعرفه العلوم الطبيعية، ففي هذه العلوم يستطيع العالم أن يميّز نفسه عن الظاهرة المدروسة، أما في العلوم الإنسانية فإن إشكالية العلمية والموضوعية تظل قائمة لاعتبارين أساسيين هما:

- عدم الوضوح الكافي للحدود الفاصلة بين الذات والموضوع.
- اعتقاد العالم بأنه يملك قبليات معرفية تجعله قادرا على الاستغناء عن التقنيات العلمية.

يقول جان بياجي: >تخلق وضعية التداخل بين الذات والموضوع في العلوم الإنسانية صعوبات إضافية مقارنة بالعلوم الطبيعية، حيث أصبح من المعتاد الفصل بين الذات والموضوع<،وكذا يقول: >فالعالِم لا يكون أبدا عالِما معزولا، بل هو ملتزم بشكل ما بموقف فلسفي أو أيديولوجي.

وكيف كان فقد ذكر لهذه العلوم مجموعة من المناهج المعرفية أهمها:

١ـ المنهج التجريبي:

عُرّف بأنه>المنهج الذي يتمثل فيه معالم الطريقة العلمية بصورة جلية واضحة، فهو يبدأ بملاحظة ويتلوها بوضع الفروض ويتبعها بتحقيق الفرض بواسطة التجربة ثم يصل عن طريق هذه الخطوات إلى معرفة القوانين التي تكشف عن العلاقات القائمة بين الظواهر.<(٩)

وقيل في البحث التجريبي: إنه>ملاحظة تحت ظروف مضبوطة لإثبات الفروض ومعرفة العلاقة السببية، ويقصد بالظرف المضبوط إدخال المتغير التجريبي إلى الواقع وضبط تأثير المتغيرات الأخرى أو استخدام التجربة لإثبات الفروض، أو إثبات الفروض عن طريق التجريب. (١٠)

وكيف كان فالتجربة تشكل قوام هذا المنهج، وعُرّفت بأنها >ملاحظة الظاهرة بعد تعديلها كثيرا أو قليلا عن طريق بعض الظروف المصطنعة من قبل الباحث.<[١١]

٢ـ المنهج التاريخي (الاسترادادي):

قيل في تعريف المنهج التاريخي: هو الطريق الذي يتّبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها التي لاتقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب، بل تتعداه الى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية،وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.

كما يقوم المنهج التاريخي على أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية، ويستعمل في جمع المعلومات ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة منها. [١٢]

فجمع البيانات والمعلومات ـ أي المادة التاريخية وفحصها وترتيبها المستلزم لتتبعها واستقراءها من أهم خطوات هذا المنهج،إذ بعد الانتهاء من تحديد مكان وزمان الواقعة التاريخية يأتي دور جمع البيانات اللازمة والمتعلقة بالظاهرة من قريب أو من بعيد.

وفي هذا السياق كان لابد للباحث التاريخي بحسب من كتب في هذا المنهج ـ من الرجوع إلى الماضي لتعقب الظاهرة منذ نشأتها.

فـ (الجمع) و (التعقب) وكذا (التتبع) من المفردات التي استعملت في بيان هذا المنهج.

٣ـالمنهج المسحي:

عرف كامبل هذا المنهج بأنه>محاولة لجمع البيانات بطريقة منظمة، سواء من جمهور معين أو عيّنة منه، باستخدام المقابلات أو أي أداة أخرى من أدوات البحث.<

وهنا أيضا (جمع البيانات) مما استعمل في تعريف هذا المنهج، مضافا إلى مفردة (الإستقصاء)، إذ عرّفه محسن عبد الحميد بأنه استقصاء في تكوين ونشاط وظروف ومعيشة جماعة من الناس في مكان وزمان معينين.

و(التعداد) و (الاحصاء) أيضا مما ورد في بيانه، فالمسح الاجتماعي بحسب البعض ـ ليس إلا تعداد إحصائي لقياس الواقع بلحظة زمنية معيّنة.

٤ـ المنهج الوصفي (دراسة الحالة):

عرفه فايرتشايلد بأنه منهج يمكّن عن طريق جمع البيانات ودراستها رسم صورة كلية لوحدة معيّنة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعه االثقافية. فهو المنهج الذي يتجه إلى (جمع البيانات) المتعلقة بأي وحدة، سواء أكانت فردا أم كانت مؤسسة أم نظاما إجتماعيا.

٥ـ المنهج المقارن:

يمكننا بعد تتبع العديد من تعاريفه القول بأنه من مناهج البحث التي تركز ـ بحسب البعض على القيام بمقارنة جوانب التشابه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية لغرض اكتشاف أي العوامل أو الظروف هي التي تصاحب حدوث هذه الظاهرة الاجتماعية أو الممارسة المعيّنة،بأن كانت المقارنة في حقبة زمنية واحدة.

أو القيام بمقارنة ظاهرة واحدة في نفس المجتمع في فترات زمنية مختلفة لمعرفة تطورها وتغيّرها.

فلابد فيه من (تتبع) الظواهر التي نريد القيام بمقارنة بعضها ببعض، أو (تتبع) ظاهرة واحدة في أزمنة وأوقات مختلفة.

٦ـ منهج تحليل المضمون:

وهنا ظهرت مفردة جديدة عند بعض من بيّن هذا المنهج هي (التكرار)، رصد وتحليل تكرارات الفئات المختلفة لوصف الظاهرة المدروسة،وكذا (جمع البيانات).

إلى غير ذلك من المناهج التي سيقت في هذا الشأن.

والذي يلاحظ بعد سرد المهم منها:

أولا: رجوعها إلى المنهج الاستقرائي الحسي، فالحق أن روح جميع هذه المناهج هو الاستقراء، أو لا أقل من إعتماد بعضها على الاستقراء وتمحّض بعضها الآخر فيه.

فإن لم يقتصر بعضها على الجمع والتعقّب والتتبع والاستقصاء والتعداد والاحصاء والتكرار ـ لو سُلم بأن الاستقراء لا يعدو هذه المفردات المترادفة في استعمالاتها هنا ـ بل

وَضَعَ الفرضيات أو قَارَنَ بين الظواهر أو رَصَدَها وحلّلها، إلا أنه لم يخرج عن المنهج الاستقرائي في ذلك كله، اللهم إلا أن يُرد تغاير المناهج وتمايزها إلى تغاير المادة ـ الظاهرة ـ المستقرئة وعدم وحدتها، ولكن هذا لا يسوغ تغاير المنهج المتبع في الكشف عن حقائقها.

فالمناهج المدعاة لما سمي بالعلوم الانسانية منهج واحد، وهو ما أشير إليه عند الإيماء إلى وحدة الموضوع، ولابد من نحو سنخية بين الموضوع والمنهج، لبداهة >أن يؤدي الاختلاف في الموضوع إلى الاختلاف في المنهج [١٣]، فسبب تغاير المنهج واختلافه هو اختلاف الموضوع، ولا يمكن أن يكون أي منهج لأي موضوع، وهنا كانت المشكلة؛ إذ تبيّن فيما لاحظناه سابقا عدم وحدة الموضوع، ومعه كيف يكون المنهج واحدا؟!

ثم لو سُلم كون الموضوع واحدا ـ وهو سلوك الانسان ـ مغايرا لموضوع العلوم الطبيعية فكيف لنا أن نُعمل منهج هذه في الكشف عن حقائق تلك؟!

ثانيا: عدم رجوع مشكلة موضعة الظاهرة الإنسانية إلى ما ذكر من اعتبارين أساسيين هما إتحاد ذات الباحث والموضوع المبحوث عنه من جهة، وقبلياته المعرفية وخلفياته العقائدية والايديولوجية من جهة أخرى.

وإنما يرجع أصل المشكلة إلى عدم إتباع المنهج العقلي المتمثل بمنطق المعلم الأول أرسطو طاليس، الذي يحتم على أي باحث معرفة مكان وموضع كل علم ومرتبته ومبادئه وموضوعه، وبتبع ذلك المنهج المعرفي الذي يكشف عن مسائله وقضاياه.

فالاستقراء والتجربة التي لم ير أتباع الرؤية الكونية المادية الإلحادية سواهما منهجا للبحث والمعرفة موجود انفي المأثور عن أرسطو، إلا أنه لم يُعْمِلهما في غير ما هما له،ليقع في محذور إتحاد الذات والموضوع، وتتأثر نتائجه بقبلياته وخلفياته.

فكثير من علوم الانسان هذه لا مكان للتجربة في معرفة مسائلها، كالإلهيات أو الفلسفة التي لا دور إلا للعقل البرهاني في كشف حقائقها، وكذا السياسة والإقتصاد والقانون وغيرها مما يملئ الوحي فيه منطقة فراغ العقل البرهاني، اللهم إلا في تنقيح موضوعات وبيان جزئيات الكليات السياسية والاقتصادية والقانونية التي بيّنها الوحي.

وهذا ما اعترف به المتخصصون في هذه العلوم، إذ اعتبروا (عدم إمكان استخدام المنهج التجريبي في جميع أنواع السلوك) أحد عيوبه، وليس ذلك إلا للتخبط والعشوائية في تحديد موضوعات هذه العلوم وما يناسبها من مناهج.

ثم قد يُعترض علينابأن بعض ما سجلناه من نقاط لا يرد على من فلسف الكون فلسفة مادية، إذ لا يرى مجردا ميتافيزيقيا ليتخذ الوحي منهجا معرفيا يتدارك به عجز المنهج التجريبي.

ولا ننكر هذا الإعتراض، إلا أننا ننبّه بهذه النقاط إلى الخلل الحاصل لدى هؤلاء في تخليهم عن المنهج العقلي في فلسفة الكون، الذي سيؤدي تلقائيا إلى إنكار ما وراء الطبيعة، وإنحصار المعرفة بتبع ذلك في خصوص الطبيعي المحسوس التي لا يصل إليها إلا التجربة، وبعد ذلك يحصل الإصطدام بمساحة هائلة من القضايا التي يعجز عنها المنهج التجريبي.

▪ تعليق:

بعد ما تقدم في هذه العجالة سنعلّق على تسمية هذه العلوم بـ الإنسانية؛ فإن المتتبع لما ذكره المؤلفون في تعريف الإنسانيات وموضوعها يجد أن أمر هذه التسمية لا يخلو عندهممن عدة فرضيات:

الأولى: رجوع التسمية إلى موضوع هذه العلوم وهو الإنسان.

فمحور البحث فيها ومتعلّق المعرفة هو الإنسان، سواء بحث عن سلوكه أم بحث عن إبداعاته أم بحث عن علاقاته مع نفسه وأبناء نوعه ومع الطبيعة ومع ما وراء الطبيعة.

وقد ذكرنا عدم كون الإنسان موضوعا جامعا لها، فلا معنى للتسمية بناءا على هذه الفرضية.

الثانية: كون الإنسان بما لديه من مناهج تجريبية مصدر المعرفة فيها.

وقد ذكرنا هنا أيضا أن العقل البرهاني والوحي منهجان آخران لابد منهما في تحرير مسائل هذه العلوم، فإن كان الإنسان قادرا على إعمال العقل العام المشتمل على البرهان والتجربة، والحصول من خلالهما على نتائج، فلا قدرة له على الوصول بهما إلى حقائق الوحي.

ولك أن تقول: إن كانت الحقائق البرهانية والتجريبية من عنديات الإنسان بأن يُعمل قانون كل منهما لا أن يعتمد على ذوقه وإستحساناته، فيستحيل أن تكون حقائق الوحي من عنده‌اته.

ثم لماذا كانت هذه العلوم إنسانية ولم تكن العلوم الطبيعية التجريبية إنسانية،والإنسان بما أتيح له من مناهج تجريبية مصدرا ـ إن صح التعبير ـ ومنتجا لمعرفة حقائقها؟!

الثالثة: كون الإنسان هو الهدف والغاية منها.

وهنا أيضا لا مرجح لهذه العلوم على العلوم الطبيعية، فالغاية في هذه أيضا الإنسان.

ـ إستطراد لابد منه:

أود في هذا الاستطراد أن أقتبس كلاما للمعلم الأول أثبت من خلاله سبقه في طرح المنهج التجريبي كجزء أساسي من قانون المنهج العقلي ـ الذي كشف النقاب عنه في القرن الرابع قبل الميلاد ـ أعني به علم المنطق، حيث قال في برهان تعليمه الأول: ويظهر أنمن يفقد حسا من الحواس أنه يفقد علما من العلوم؛من قبل أن جميع ما يعلمه الإنسان ليس يخلو من أن يكون علمه إما بالاستقراء وإما بالبرهان.

فأما البرهان فإنه يكون من المقدمات الكلية، وأما الاستقراء فإنما يكون من الأمور الجزئية ..... وكان متى فقدنا حسا ما فلا طريق إلى استقراء محسوسات تلك الحاسة. وإذا لم يكن لنا سبيل إلى الاستقراء لم يكن لنا سبيل إلى العلم بالمقدمات الكلية التي في ذلك الجنس، وإذا لم يكن لنا سبيل إلى معرفةالمقدمات الكلية لم يكن لنا سبيل إلى البرهان على شيء فى ذلك الجنس.

فإذن متى فقدنا حسا ما فقدنا علما ما.[١٤]

فأنت ترى كيف يحصر العلم بالبرهان واستقراء المحسوس، بل إنه يبيّن أن الحس هو الأساس في العلم حتى البرهاني فلا علم بلا حس.

وقد أوضح الفارابي ما قد يراودك من وجود فرق بين التجربة والاستقراء، وأن الكثير من الناس يستعملون أحدهما مكان الآخر، فقوام التجربة في الحقيقة هو الاستقراء، أي تتبع الجزئيات وتكرار مشاهدتها، وفي ذلك قال عند حديثه عن المقدمات الأولية الحاصلة

بالتجربة: والحاصلة بالتجربة هي المقدّمات الكليّة التي تيقّن بها هذا التيقّن عن تعمّد منّا للإحساس بجزئيّاتها، إمّا قليل منها وإما كثير. فإن التجربة هي أن نتصفح جزئيات المقدمات الكلية، ونتأمل محمولها في واحد واحد منها، ونتتبعه في جميعها أو في أكثرها، إلى أن يحصل لنا اليقين الضروري، فإن ذلك الحكم حكم على جميع ذلك النوع.

وهي شبيهة الاستقراء، غير أن الفرق بينها وبين الاستقراء أن الاستقراء هو ما لم يحصل عنه اليقين الضروري بالحكم الكلي، والتجربة هيما يحصل عنها اليقين بالحكم الكلي.

وكثير من الناس يبدّلون كل واحد في هذين الإسمين بدل الآخر، إلا أنّا نحن لا نبالي كيف جرت العبارة عن هذين المعنيين. ونبيّن هاهنا أيضا أن النفس ليست تقتصر في هذه على مقدار ما يتصفح منها، بل تحكم بعد التصفح بحكم عامّ يشمل ما قد تصفح وما لم يتصفح.[١٥]

أما لماذا يحصل اليقين من التجربة ولا يحصل بالاستقراء فقد ذكره الحكماء مفصلا ولا شاهد لنا فيه هنا.

ولنا هنا موقفان:

أولهما: نفي تأسيس روجر بيكون لهذا المنهج، ففي هذا الإدعاء ابتعاد عن صراط الحق ومجانبة لجادة لصواب بعد النصوص التي ذكرناها، ولم يكن ما قام به هو وغيره كفرنسيس بيكون وجون لوك ومل إلا إقصاءا للمنهج العقلي البرهاني عن ساحة الفكر البشري، مقتصرين من المنهج العقلي العام ـ المنطق ـ على التجربة التي حجبت بعجزها الإنسان عن كثير من المعارف.

ثانيهما: نفي تأسيس المسلمين لهذا المنهج، الدعوى التي أصرّ عليها بعض من كتب في هذا الشأن من عالمنا الإسلامي، فقد قال الدكتور مصطفى حلميفي كتابه مناهج البحث في العلوم الإنسانية بين علماء الإسلام وفلاسفة الغرب:...كثيرا ما تسود أفكار وتنتشر فيظن الناس أنها حقيقة لكثرة ما ترددت في الأذهان وكتبت على صفحات الكتب وترددت على الألسنة، ومن هذه الأفكار الفكرة الذائعة عن ظهور المنهج

التجريبي العلمي في الغرب، وإلحاقه بأوربا منذ عصر النهضة على يد "روجر بيكون وسميه فرنسيس بيكون وجون مل" كما قلنا في مقدمة الكتاب، ولكن يجب أن ينسب الفضل إلى أهله وتصحح هذه الفكرة الخاطئة الشائعة، فإن نهضة الغرب لم تبدأ من فراغ، ولكنها قامت على أكتاف جهود علماء المسلمين الذين سبقوهم إلى اكتشاف المنهج التجريبي العلمي وأقاموا قواعده وأصوله، ولم يكن من فضل لبيكون ومل إلا ترجمته ونسبته إليهما بعد السطو عليه.

ويتابع في هذا السياق واصفا ما فعله ابن تيمية>فجمع آراء نقاد المنطق من نظار المسلمين وجمعها وأضاف إليها في كتابه (الرد على المنطقيين) فكان وثيقة معبرة عن الإتجاه الإسلامي الصحيح ضد الفلسفة اليونانية ومباحثها ومنهجها، ومقدما الأدلة على أن المسلمين أبدعوا المنهج التجريبي وأقاموا حضارتهم الرائعة على أصوله بعد أن لفظوا المنطق الأرسطو طاليسي كمنهج بحث معبر عن عقيدة مختلفة وتصور حضاري مخالف للإسلام لأن هذا المنطق كان مرتبطا بتصورات صاحبه في العلم الإلهي [١٦].

وفي مكان آخر>ولا ينكر أحد ولا يمكن أن ينكر، أن علم أصول الفقه إسلامي بحت، وقد وضع علماؤه أسس المنهج التجريبي في مباحثهم عن القياس الأصولي والعلة وتنقيح المناط والسبر والتقسيم، وكان له بالغ الأثر في مناهج العلوم حيث تأسس على المشاهدة والتجربة [١٧].

والغريب منه أنه في بداية كتابه هذا يدعي إرساء المسلمين للتجربة في الوقت الذي أزاحوا فيه المنطق الأرسطاليسي حيث يقول: >..... وكان علماء أصول الفقه قد أرسوا هم أيضا قواعد التجريب بعد إزاحة المنطق الأرسطاليسي من طريقهم، حيث ظهر أنه معوق للبحوث العلمية. [١٨].

وفي موضع آخر يدعي مفتخرا بأن للمسلمين قصب السبق في تأسيس هذا المنهج بعد إلغائهم منطق المعلم الأول، فكيف ليت شعري تكون الأسبقية للمسلمين في إرساء التجربة في ذات الوقت الذي يزيحونها ويلغونها فيه بإلغائهم ما اشتمل عليها أعني به علم المنطق؟!

يقول مصطفى حلمي في كتابه الآنف الذكر: والحق أن أستاذنا الدكتور النشار ـ رحمه الله تعالى ـ كان سباقا في إلقاء الضوء على نقد علماء المسلمين من الأصوليين للمنطق الأرسطاليسي حيث كشف الدور الذي أداه علماء أصول الفقه عندما عارضوا هذا المنطق في مباحثه كلها في الحد والقياس والبرهان وكيف أقاموا منهجهم على أساس تجريبي فكانوا أسبق من جون ستيوارت مل وبيكون مع اختلاف طبيعة المشكلات باختلاف العصور والأزمنة والبيئات بطبيعة الحال، حيث نقل علماء الغرب مناهج المسلمين التجريبية وطوروها ووصلوا بها إلى ما وصلوا إليه الآن، ولكن الأساس الجوهري كان منقولا عن المسلمين حيث عرف علماء الاسلام دور التجربة في البحث العلمي وعالجوا خطواته من حيث المشاهدة والملاحظة وإجراء التجارب وغيرها من الخطوات التي لا بد منها في إجراء البحوث العلمية في الطب والصيدلة والفيزيقيا والكيمياء وغيرها [١٩].

لا بل الأغرب اعتبار الغرب الذي نسف منطق أرسطو ـ كما لم يخف على الدكتور حلمي في العبارة السابقة ـ وراء الترويج له في وجه المنهج التجريبي وكأنه نقيضه، إذ يقولالدكتور عبده الراجحي في تصدير الطبعة الثالثة من مناهج البحث عند مفكري الاسلام لأستاذه الدكتور علي سامي النشار:.... أود أن ألفت إلى غاية مهمة من غايات هذا الكتاب، ومن غايات أستاذنا النشار في الوقت نفسه، فقد كان رحمه الله طاقة فكرية متوهجة لا تكاد تهدأ، وقد ظل يسعى جاهدا ونحن نتلمذ له أوائل الخمسينيات أن يغرس فينا الوعي بالمنهج؛ فقد كانت هذه القضية شغله الشاغل، بل لعلها كانت هدفه الوحيد؛ ذلك أن الناس كانت تتوزعهم تيارات متعارضة تعارضا عنيفا في ذلك الوقت؛ وكان الصوت العالي حينذاك لهذا التيار الذي لم يكن يرى للمسلمين منهجا متميزا في ذاته، وأن المنهج الذي ينتمون إليه هو المنهج اليوناني وبخاصة منهج أرسطو، ومن ثم كانوا يرون في ابن رشد والفارابي وابن سينا الصورة الحقيقية للفكر الاسلامي، ولا شك أن هذا التيار كان يلقى دعما من دوائر الفكر الغربية لما يؤكده من أصالة الفكر اليوناني الغربي واعتماد المسلمين عليه [٢٠].

والإنصاف أن لا خبر لهؤلاء عن منطق المعلم الأول،فلم يكلّفوا أنفسهم عناء الرجوع إلى التراث ليذعنوا بهذه الحقيقة التي لم يخل منها ما وصلنا عن أرسطو ومن تبعه ونقل عنه ممن رفع هذا العلم الشريف درجات، أمثال الفارابي والشيخ الرئيس وابن رشد وغيرهم الكثير.

ثم لا أدري أين تكمن المشكلة في أن يكون أرسطو هو من كشف النقاب عن قواعد التفكير البشري، حتى تبجح بعض المعاصرين بإعراض المسلمين عن هذا المنهج القويم، بل ومعارضته من قبل من أسماهم فقهاء الأمة والمحدثيين إذ نقل فتوى: ابن الصلاح (٦٤٣هـ) عالم الحديث الشهير، فقد سئل عن (الاشتغال بالمنطق والفلسفة تعلما وتعليما؛ هل أباحه واستباحه الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون والسلف الصالحون؟ وهل الأحكام الشرعية مفتقرة إلى ذلك في إثباتها أو لا؟ وما الواجب على من تلبّس بتعليمه وتعلمه متظاهرا به ...). أجاب ابن الصلاح على هذا:(بأن المنطق مدخل الفلسفة ومدخل الشر شر، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة والمجتهدين والسلف الصالحين وسائر ما يقتدي به من أعلام الأمة وسادتها). وعن النقطة الثانية عن استخدام الاصطلاحات المنطقية في مباحث الأحكام الشرعية أجاب:(بأن ذلك من المنكرات المستشبعة، وليس بالأحكام الشرعية افتقار إلى المنطق أصلا، وما يزعمه المنطق من أمر الحد والبرهان، ففقاقيع قد أغنى الله كل صحيح المذهب لا سيما من خدم نظريات العلوم الشرعية، ولقد تمت الشريعة وعلومها، وخاض في بحر الحقائق والدقائق علماؤها حيث لا منطق ولا فلسفة ولا فلاسفة، ومن زعم أنه يشتغل مع نفسه بالمنطق والفلسفة لفائدة يزعمها فقد خدعه الشيطان).

كان الهجوم إذن شديدا ضد المنطق والمشتغلين به، وكانت فتوى ابن الصلاح تعبيرا عن اتجاه عام غالب بين العلماء. [٢١].

ولي أن أتألم عندما أراه يتابع قائلا: ثم بدأ الهجوم على المنطق الأرسطاليسي يأخذ على يد شيخ الإسلام ابن تيمية شكلا أكثر إيجابية وفعالية، لأنه لم يكتف بتحريم الاشتغال به وذمه، بل نقده نقدا منهجيا يقوم على أسس منطقية ليبرهن على أن هذا المنطق لا يخالف صحيح المنقول فحسب بل يخالف صريح المعقول. (٢٢).

فما هي الأسس المنطقية التي نقد بها ابن تيمية المنطق؟!! ثم ما هو المعقول الذي يخالف المنطق صريحه؟!!

وهل يقف كشف أرسطو ـ الذي سبق المسيحية فضلا عن الإسلام ـ عن المنطق دون الاستفادة منه والإفادة؟ أم أن عدم اتصافه بالإسلامي واتصافه بالأرسطاليسي ـ كما يحلو لهؤلاء وصفه ـ يحول دون قبولهوهو منطق الإنسان وقانون تفكيره الذي لا مفر منه؟.

ولعمري إن ما فعله بعض المسلمين مما يضحك الثكلى؛ فمن الغزالي الذي أسماه القسطاس المستقيم و معيار العلم و محك النظر لحزازة مفردة المنطق غير الإسلامية،محاولا في بعض هذه الكتب وغيرها جعله من تعاليم الأنبياء،أو إلباسه ثوبا إسلاميا كما ادعى فيكتابه>المنقذ من الضلال حيث قال: ولا يتصور أن يفهم ذلك الميزان ثم يخالف فيه، إذ لا يخالف فيه أهل التعليم، لأني استخرجته من القرآن الكريم، وتعلمته منه، ولا يخالف فيه أهل المنطق، لأنه موافق لما شرطوه في المنطق غير مخالف له. (٢٣)

إلى من وصفه بالإسلامي(٢٤)، وكأن منه ما هو إسلامي ومنه ما هو غربي، تماما كما وصف بعضهم القياس الأصولي بكونه منهجا تجريبيا إسلاميا، وكأن التجربة ـ وهي منهج الإنسان في معرفة المحسوس ـ منها إسلامية ومنها غربية(٢٥).

عقلنة العلوم

إن عقلنة العلوم التي سندعوا لها في هذا المقال تجنبنا التخبط والعشوائية التي تذهب بنا يمينا وشمالا، وتحرفنا عن الهدف الحقيقي المرجو من عملية التعليم والتعلم، وتوضح لنا معالم الطريق الذي نسلكه في أي علم. فحكومة المنهج العقلي العام وفق قانونه المسمى بعلم

المنطق تجعل المتعلم على بيّنة من أمره؛من أين يبدأ البحث؟ وكيف يبحث؟ وماذا يبحث؟ وإلى أين يريد الوصول ببحثه؟.

وفي هذا السبيل نقترح فرز العلوم وتمييزها عن بعضها وفق لحاظات ثلاث:

الأول:ما فصّله الشيخ الرئيس في مدخل شفاءه؛ بالنظر تارة إلى أن قضايا العلم مما ليس لإختيارنا دخل في وجودها (ما هو كائن)، وأخرى إلى أنها مما لإختيارنا دخل في وجودها (ما ينبغي أن يكون)، حيث قال: إنّ الغرض في الفلسفة أن يوقف على حقائق الأشياء كلّها على قدر ما يمكن الإنسان أن يقف عليه، والأشياء الموجودةإما أشياء موجودةليس وجودها باختيارنا وفعلنا، وإما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا.ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفةنظرية، ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفةعملية.

والفلسفةالنظرية إنما الغاية فيها تكميل النفس بأن تعلم فقط، والفلسفةالعملية إنما الغاية فيها تكميل النفس، لا بأن تعلم فقط، بل بأن تعلم ما يُعمل به فتعمل. فالنظريةغايتها اعتقاد رأي ليس بعمل، والعملية غايتها معرفة رأي هو في عمل؛ فالنظريةأولى بأن تنسب إلى الرأي. [٢٦] ، ثم تابع التشعيب والتفريع بناءا على لحاظاتحكيمة حاصرة، وصل من خلالها إلى العلومالمندرجة تحت كل منها فقال: فأصنافالعلوم إمّا أن تتناول إذن اعتبار الموجودات، من حيث هي في الحركة تصوراوقواما، وتتعلق بموادمخصوصة الأنواع، وإمّا أن تتناول اعتبار الموجودات، من حيث هي مفارقة لتلك تصورا لا قواما، وإمّا أن تتناول اعتبار الموجودات، من حيث هي مفارقة قواماوتصورا.

فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعي.

والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض، وعلم العدد المشهور منه؛ وأما معرفة طبيعة العدد، من حيث هو عدد، فليس لذلك العلم.

والقسم الثالث هو العلم الإلهي.

وإذالموجودات في الطبع على هذه الأقسام الثلاثة، فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه.

وأمّا الفلسفة العملية: فإمّا أن تتعلق بتعليم الآراء التي تنتظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامية،وتعرف بتدبير المدينة، وتسمى علم السياسة؛ وإمّا أن يكون ذلك التعلّق بما تنتظم به المشاركة الإنسانية الخاصية، وتعرف بتدبير المنزل؛ وإمّا أن يكون ذلك التعلق بما تنتظم به حال الشخص الواحد فى زكاء نفسه، ويسمى علم الأخلاق.

وجميع ذلك إنما تحقّق صحةجملتهبالبرهان النظري، وبالشهادةالشرعية، ويحقق تفصيله وتقديره بالشريعة الإلهية.

والغاية فى الفلسفة النظرية معرفة الحقّ، والغاية في الفلسفة العملية معرفة الخير.(٢٧).

ثم نتابع الفرز بالإعتماد على ما ذكره في الفصل السادس من المقالة الثانية من برهان شفاءه، ليتضح لنا أكثر تمايز العلوم ـ المتفرعة على تلك التي وصل الشيخ إليها في بيانه السابق ـ بموضوعاتها، ولنعلم مما تتشكل ماهية العلم وحدوده، ومتى يتشارك علمان في بعض المسائل، بعد الفراغ عن الضوابط التي تتحق بها مسائل العلم،فلا ندخل ما ليس من العلم في العلم، كما لا نخرج ما هو من العلم عن حريم العلم، ونعلم مبدأ العلم الذي نعتمد عليه في الحكم على موضوعه لتوجد المسألة.

قال شيخ فلاسفة الإسلام ورئيسهم في هذا الشأن: إن لكل واحد من الصناعات وخصوصا النظرية ـ مبادئ و موضوعات و مسائل.

والمبادئ هي المقدمات التي منها تبرهن تلك الصناعة ولا تبرهن هي في تلك الصناعة؛ إما لوضوحها، وإما لجلالة شأنها عن أن تبرهن فيها،وإنما تبرهن في علم فوقها، وإما لدنو شأنهاعن أن تبرهن في ذلك العلم، بل في علم دونه، وهذا قليل.

والموضوعات هي الأشياء التي إنما تبحث الصناعة عن الأحوال المنسوبة إليها، والعوارض الذاتية لها.

والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع أو لأنواعه أو عوارضه، وهي مشكوك فيها فيستبرأحالها في ذلك العلم.

فالمبادئ منها البرهان، والمسائل لها البرهان، والموضوعات عليها البرهان. وكان الغرض فيما عليه البرهان الأعراض الذاتية، و الذي لأجله ذلك هو الموضوع، والذي منه (هو) المبادئ.[٢٨]

يبقى من جملة ما ينبغي الرجوع إليه في اللحاظ بحث المقولات العشر، لرجوع موضوعات علوم الحكمة النظرية إلى إحداها، وهذا ما سنعرض عنه في هذا المختصر.

وكيف كان فإن المقام لا يساعدنا على بيان ما قاله الشيخ الرئيس، وإنما أردنا أن ننفض الغبار عن هذا الإرث العظيم من الحكمة العقلية، الذي يرسم لنا ملامح العلوم برمتها، ويهندس - إن صح التعبير - أذهاننا ويرتبها، فلا نخطأ الطريق وبتبعه النتائج في سلوكنا العلمي، الذي ينعكس في نهاية المطاف على سلوكنا العملي الفردي والجماعي.

الثاني: أن نلحظ رتبة كل علم وموضعه بين العلوم، وفي ذلك ينبغي أن نراعي أولا الترتب الذاتي العام؛ العلم المتعلق بالمنهج المعرفي متقدم على ذاك المتعلقبالمنظومة الفكرية (الرؤية الكونية) التي يفرع عنها السلوك أو الايديولوجيا.

فيكون علم نظرية المعرفة أولا، ثم العلم الذي ينقح لنا قانون المنهج المعرفي الحق (المنطق)، ثم علم الفلسفة أو الإلهيات الذي يفلسف لنا الكون ويحقق منظومتنا الفكرية، ثم تأتي علوم المناهج المعرفية التي نستخدمها في تحرير إيديولوجيتنا في الأخلاق والسياسة والإقتصاد والحقوق وغيرها مما يحدد معالم سلوكنا، ثم العلوم المنتجة للسلوك.

وبذلك لا يختلط الحابل بالنابل، بجعل الفلسفة في عرض ما يترتب عليها. ولخصوص هذا الخلط نشير إلى كتاب السيد الشهيد محمد باقر الصدر إقتصادنا، إذ كان قاصدا به إقتصادنا نحن أتباع الرؤية الكونية الإلهية لا إقتصاد أتباع الرؤية الكونية الإلحادية.

الثالث: أن نلحظ آلية العلم وإستقلاليته، فكونه آلة لعلم يجعله متقدما على ذلك العلم.

فيتقدم المنطق على جميع العلوم، وتتقدم علوم اللغة والأصول ـ بناءا على الرؤية الكونية الإلهية ـ على العلوم الايديولوجية ـ علم الفقه ـ قانون السلوك البشري الفردي والجماعي.

خاتمة

بعد كل ما تقدم لا نجد حرجا في رفض دعوات حل إشكالية العلوم الإنسانية بما يطرح اليوم من أسلمة هذه العلوم بدل أنسنتها، فلا حل في أسلمتها كما لا حل في أنسنتها، وإنما الحق أن حل هذه المشكلة يكمن في عقلنتها؛ بالكشف عن موضعها ومكانها الصحيح من جهة، وبيان موضوع أو موضوعات ـ إن لم يكن لبعضها موضوع واحد ـ كل علم منها، وبالتالي المنهج أو المناهج المعرفية التي تصلح لكل علم.

اللهم إلا أن يراد بأسلمتها جعل محتواها إسلاميا، أي كشف الوحي ـ الذي نعني به النصوص الدينية ـ عن مسائلها.

ولكن هذا في طول العقل محكوما به من جهة، والوحي عاجز بمفرده دون الإستعانة بالبرهان والتجربة من جهة أخرى، فلا مناص من حكومة العقل في كل ذلك.

هوامش البحث

١ـ راجع >المنطقيات< للفارابي ص١ / تحت عنوان ما ينبغي أن يقدم قبل تعلم الفلسفة.

٢ـ أصول المعرفة والمنهج العقلي< للشيخ الدكتور أيمن المصري ص١٣ / طبعة المركز الثقافي العربي بيروت.

٣ـراجع >قضايا العلوم الانسانية اشكالية المنهج<إعداد يوسف زيدان ص١٦.

٤ـراجع >في العلوم الانسانية والعلوم المعيارية<؛ لنبيل مسيعد ص٢.

٥ـ راجع >شرح الإشارات والتنبيهات< للمحقق الطوسي / ج١ / ص٣٠٣ ـ ٣٠٤.

٦ـراجع >في العلوم الانسانية والعلوم المعيارية<؛لنبيل مسيعد ص٢.

٧ـ>قضايا العلوم الانسانية اشكالية المنهج< اعداد يوسف زيدان ص١٦.

٨ـ>قضايا العلوم الانسانية اشكالية المنهج< اعداد يوسف زيدان ص٥.

٩ـمن >أصول البحث الاجتماعي<لعبد الباسط حسن.

١٠ـمن >مناهج البحث الاجتماعي<لعمر الشيباني.

١١ـ من >أصول البحث الاجتماعي< لعبد الباسط حسن.

١٢ـ من >مناهج البحث الاجتماعي< لعمر الشيباني.

١٣ـ >قضايا العلوم الإنسانية إشكالية المنهج< اعداد يوسف زيدان / ص١٦.

١٤ـ راجع >تلخيص كتاب البرهان< للمعلم الأول / ص١٠٢ ـ ١٠٣.

١٥ـ راجع >المنطقيات< للفارابي / ج١ / ص٢٧١.

١٦ـ راجع>مناهج البحث في العلوم الإنسانية بين علماء الإسلام وفلاسفة الغرب< لمصطفى حلمي / ص٣٧ ـ ٤٨.

١٧ـ نفس المصدر ص٥٩.

١٨ـ نفس المصدر ص٥.

١٩ـ المصدر السابق ص٢٢.

٢٠ـ راجع >مناهج البحث عند مفكري الإسلام< للدكتور علي سامي النشار / ص ٥.

٢١ـ راجع >مناهج البحث في العلوم الإنسانية بين علماء الإسلام وفلاسفة الغرب< لمصطفى حلمي / ص٢١.

٢٢ـ نفس المصدر ص٢١.

٢٣ـ راجع >المنقذ من الضلال< للغزالي / ص١٦٧.

٢٤ـ> المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه لآية الله محمد تقي المدرسي.

٢٥ـ>نظرية القياس الأصولي منهج تجريبي اسلاميدراسة مقارنة<للدكتور محمد سليمان داود، مكان النشر والناشر: القاهرة /دار الدعوة.

٢٦- راجع >الشفاء< لابن سينا / ج٧ / ص١٣.

٢٧- المصدر السابق ص١٤.

٢٨- راجع >الشفاء< لابن سينا / ج٩ / ص١٥٥.